بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما انعم وألهم وفتح من دقايق الحقايق ونهم وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم هذا هو الفن الثالث من الاشباه والنظائر وهو فن بناء المسائل بعضها على بعض مرتب على الابواب وسميته سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب

باب الاعراب والبناء

مسئلة اختلف في فعل الامر العاري من اللام وحرف المضارعة نحو اضرب على مذهبين احدهما انه مبني وعليه البصريون والثاني انه معرب للجزم بلام محذوفة وهو راي الكوفيين قال ابو حيان واختاره شيخنا ابو علي الحسين بن ابي الاحوص والخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف في ثلاث مسائل الاولى هل الاعراب اصل في الفعل كما هو اصل في الاسم او لا فذهب البصريين لا وان الاصل في الافعال البناء والمضارع انما اعرب لشبهه بالاسم وفعل الامر لم يشبه الاسم فلا يعرب وذهب الكوفيين نعم فهو معرب على الاصل في الافعال الثانية هل يجوز اجتماع لام الجزم وابقاء عمله فذهب البصريين لا وانه لا يجوز حذف شئ من الجوازم اصلا وابقاء عمله وذهب الكوفيين نعم الثالثة قال ابو حيان جعل بعض اصحابنا هذا الخلاف في الامر مبنيا على مسئلة اختلفوا فيها وهي هل للامر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس اصلها المضارع او هي صيغة مغيرة واصلها المضارع فمن قال اصلها المضارع اختلفوا اهي معربة ام مبنية ومن قال انها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع فهي عندهم مبنية على الوقف ليس الا انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية القول بان فعل الامر معرب مجزوم مبني على قول الكوفيين ان بنية فعل الامر محذوفة من امر المخاطب الذي هو باللام مسئلة قال الشيخ شهاب الدين ابن النحاس في تعليقه على المقرب اذا اتصل بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا ابني معها اجماعا نحو هل تضربن للواحد المخاطب وهل تضربن للواحدة المخاطبة واختلف في علة البناء فذهب سيبويه ان الفعل ركب مع الحرف فبني كما بني

اللام ما ركب مع الحرف في نحو لا رجل وذهب غيره ان النون لما اكدت الفعل قويت فيه الفعلية فعاد الى اصله وهو البناء قال ويبتني على الخلاف في العلة خلاف فيما اذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضربان او ضمير جمع المذكرين نحو تضربن او ضمير المخاطبة المؤنثة نحو تضربن هل هو معرب او مبني فمن علل بالتركيب هناك قال هذا معرب لان العرب لما تركب ثلاثة اشياء فجعلها كالشئ الواحد ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات او النونين ومن علل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون هنا للبنا انتهى مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على ان حروف العلة في نحو يخشى ويغزو ويرمي تحذف عند وجود الجازم واختلفوا في حذفها لماذا فالذي فهم من كلام سيبويه انها حذفت عند الجازم كالجوازم وذهب ابن السراج واكثر النحاة ان حذف هذه الحروف علامة للجزم وهذا الخلاف مبني على ان حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة او لا فمذهب سيبويه ان فيها حركات مقدرة في الرفع وفي الالف في النصب فهذا اذا جزم بقول الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة عنده ليلا يلتبس الرفع بالجزم وعند ابن السراج انه لا حركة مقدرة في الموضع وقال لما كان الاعراب في الاسماء لمعنى حافظنا عليه بان نقدره اذا لم يوجد في اللفظ وكذلك في الفعل فانه لم يدخل فيه الا لمناسبة الاسم كالدلالة على معنى فلا نحافظ عليه بان نقدره اذا لم يكن في اللفظ قال الجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف وقال ان الجازم كالمسهل ان وجد في البدن فضلة ازالها والا اخذ من قوي البدن وكذا الجازم ان وجد حركة ازالها والا اخذ من نفس الحروف انتهى مسئلة قال ابن النحاس ايضا اذا كان حرف العلة بدلا من همزة جاز فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل غير قياسي صار حرف العلة متحضا وليس بهمزة فيحذفه كما يحذف حرف العلة

المحض في يغزو ويرمي ويخشى انتهى **مسئلة** قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب الكلمات قبل التركيب حكمها حكم البناء لها صيغة او كالتوصف بالاعراب والبناء ففيه خلاف لحد قولنا زيد عمرو وبكر خالد او واحد اثنان ثلاثة فان قلنا انها توصف بالبناء فالاصل حينئذ في الاسماء البناء ثم صار الاعراب لها اصلا ثانيا عند العقد والتركيب نظرا بان المعاني التي يلبس لولا الاعراب لكونها قد تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة وان قلنا انها لا توصف بالاعراب ولا بالبناء كان الاعراب عند التركيب اصلا من اول وهلة لانابيا عن غيره ويكون دخوله الاسماء لما تقدم من خبر ان المعاني عليها عند التركيب انتهى

باب المنصرف وغير المنصرف **مسئلة** قال في البسيط من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثير ما منع الجر والتنوين لفظا او تقديرا دخل فيه التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه الالف والمضاف ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة يخرج عن الحصر فلا لك ذكرها خاصا بالخصائص مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة **مسئلة** اضاف النحويون في الصرف فذهب المحققين كما قال ابو البقاء في اللباب انه التنوين وحده وقال اخرون هو الجمع التنوين وبنى على هذا الخلاف ما اذا اضيف ما لا ينصرف او دخلته ال فعلى الاول هو باق على منع صرفه وانما يجر بالكسرة فقط وعلى الثاني هو منصرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل اختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للاخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال وقال قوم ينقسمون الى التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلما منع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما يخص وانا المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف فلما اتبعه الفعل في تبع الجر والتنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له ايضا فتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه انما يدخله التنوين لا غير فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر واسم كم

الاسمر باج

الاسم باق على منع صرفه وان الجر لان الشبه قايم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول لكون الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف انتهى **مسئلة** مذهب الجمهور ان باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدل مع الوصفية وذهب الفراء الى ان منعها للعدل والتعريف بنية الاضافة وبنى على الخلاف صرف ما سموا بها من مذهب الاسماء اى نكرة فاجازه الفراء على رايه انها معرفة بنية الاضافة لثقل التنكير ومنعه الجمهور **مسئلة** اذا سمي مذكر بوصف للمؤنث المجرد من التاء كحايض وطامث وظلوم وجريح فالبصريون يصرفونه بناء على ان هذه اسما مذكرة وصف بها المؤنث لامن اللبس وحملا على المعنى فقوله مررت بامرأة حايض بمعنى شخص حايض وبدل ذلك ان العرب اذا صغرتها لم يدخل فيها التاء والكوفيون يمنعونه بناء على مذهبهم ان نحو حايض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق

باب العلم **مسئلة** الاكثرون على ان العلم ينقسم الى مرتجل ومنقول ومنهم من ذهب الى ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها شئ مرتجل وقال ان الوضع سبق ووصل الى المسمى الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمي بها وجعلنا لتلك اصلا فنقلها من اصل سمي بها من اجل ذلك مرتجلة وذهب الزجاج الى انها كلها مرتجلة والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الى هذا وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد وقال ابو حيان المنقول هو الذي يحفظ له اصل في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات انتهى وعندي ان الخلاف المذكور اولا وهذا الخلاف احدهما مبني على الاخر

باب الموصول **مسئلة** هل يجوز الوصل بجملة التعجب فيه خلاف ان قلنا انها انشاء بتة لم يوصل بها وان قلنا انها خبرية فقولان احدهما الجواز لخو جاني الذي ما احسنه وعليه ابن خروف والثاني المنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة يكون موضحة قشافيا والله اعلم

باب المبتداء والخبر مسئلة قال ابن النحاس في
التعليقة اذا دخل على المبتداء الموصول ليت او لعل كوليت الذي يأتيني ولعل
الذي في الدار فلا يجوز ان تدخل الفاء في خبره واختلف في علة ذلك فمنهم
من قال علته ان الشرط لا يعمل فيما قبله فاذا عملت فيه ليت او لعل خرج من باب
الشرط فلا يجوز دخول الفاء ح ومنهم من قال بل العلة ان معنى ليت ولعل ينافي
معنى الشرط من حيث كان ليت للتمني ولعل للترجي ومعنى الشرط التعليق فلا يجمعا
ويتخرج على هاتين العلتين مسئلة ودخول ان على الاسم الموصول هل تمنع دخول
الفاء ام لا فمن علل بالعلة الاولى منع من دخول الفاء مع ان ايضا انها قد علت
فيه فخرج عن باب الشرط ومن علل بالعلة الثانية وهو المعنى جوز دخول الفاء
مع ان لانها لا تغير المعنى عما كان عليه قبل دخولها وقبل دخولها كانت الفاء
تدخل في الخبر فيبقى ذلك بعد دخولها مسئلة ذهب البصريون الا الاخفش الى
ان الوصف اذا اعتمد على نفي او استفهام كان مبتداء وما بعده فاعل يغني عن
الخبر نحو اقائم زيد وما قائم زيد وذهب الاخفش والكوفيون الى انه لا يشترط
هذا الاعتماد وذلك مبني على رأيهم انه يعمل غير معتمد باب مسئلة
اختلف في صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه هل هو جملة اسمية او فعلية
قال ابن هشام وهذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام
جملة اسمية واذا استدمة من تأخر وما بعد اذا أتم لها لانه مضاف اليه وان قلنا
فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها والله اعلم
باب كان واخواتها مسئلة قال الخفاف في شرح الايضاح
اختلف هل الافعال الناقصة تدل على الحدث ام لا وينبني على ذلك الخلاف في
عملها في الظرف والمجرور والى الاول ذهب ابن طلحة وقال ابو حيان في
الارتشاف اختلفوا هل عمل كان واخواتها في الظرف والمجرور والحال بمثل عمل
وقيل بتعمل وينبغي ان يكون هذا الخلاف مرتبا على دلالتها على الحدث مسئلة
قال ابو حيان في الارتشاف الظاهر من كلام سيبويه انه لا يكون لكان واخواتها
الا خبر واحد وهو نص ابن درستويه وقيل يجوز تعدده وهو مبني على جواز

تعدد

تعدد خبر المبتداء والمنع هنا اقوى لانها شبهت بضرب وقال في شرح التسهيل
تعدد خبر كان مبني على الخلاف في تعدد خبر المبتداء ثم قيل الجواز هنا اولى لانه
اذا طرأ مع العامل الاضعف وهو الابتداء منع الاقوى وهو كان اولى ومنهم
من قال المنع هنا اولى وعليه ابن درستويه واختاره ابن ابي الربيع قال لان
ضرب لا يكون الا لمفعول واحد فاشبه بمجيء مجراه مسئلة اختلف لم سميت
هذه الافعال ناقصة فقيل لانها لا تدل على الحدث بناء على القول به وعلى القول
الاخر سميت ناقصة لكونها لا تكتفي مرفوعها مسئلة اختلف في جواز تقدم
اخبار هذا الباب على الافعال اذا كانت منفية بما نحو ما كان زيد قائما فالبصريون
على المنع والكوفيون على الجواز ومنشاء الخلاف اختلافهم في ان ما عمل لها صدر الكلام
او لا فالبصريون على الاول والكوفيون على الثاني باب ما مسئلة
البصريون على انه اذا اقترنت ما بان يبطل عملها نحو بني غدانه ما ان انتم ذاهبين
وذهب الكوفيون الى جواز النصب مع ان واختلف في ان هذه فالبصريون
على انها زائدة كافة والكوفيون على انها نافية وعند بعضهم ان الخلاف في اعمالها
ينبغي ان يكون مرتبا على هذا الخلاف باب ان واخواتها
مسئلة اذا وقعت ان المخففة بعد فعل العلم كقولك علمت ان كان زيد لمنطلق
لعالما وحديث قد علمنا ان كنت لمؤمنا فهل هي مكسورة او مفتوحة فيه
خلاف ذهب الاخفش الصغير وهو ابو الحسن علي بن سليمان البغدادي الى انها
لا تكون الا مكسورة وقال ابو علي الفارسي لا تكون الا مفتوحة وكذلك اختلف
فيها كبراء اهل الاندلس ابو الحسن بن الاخضر وابو عبد الله بن ابي العافية
فقال ابن الاخضر بقول الاخفش وقال ابن ابي العافية بقول الفارسي قال
ابو حيان وهذا الخلاف مبني على خلافهم في اللام اهي لام الابتداء لزمت للفرق
ام هي لام اخرى اجتلبت للفرق بينها وبين ان المخففة فعلى الاول تكسر وعلى
الثاني تفتح ووجه البناء انها اذا كانت لام الابتداء فهي لا تدخل الا في خبر المكسورة
واذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها ما تقاضى فتحها قال ابو حيان وهذا
البناء انما هو على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم

١٢٦٨

بمعنى الا وان نافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمنا ان كنت
الا كما ان لا نها عندهم حرف نفي وان التقدير قد علمنا ما كنت الا مؤمنا مسئلة تقع
ان المفتوحة ومعمولها اسما لان المكسورة بشرط الفصل بالخبر نحو ان عندنا انك
فاضل وقال الفراء لو قال قائل انك قايم تجيبني جاز ان تقول ان انك قايم يعجبني
قال ابو حيان وهذا من الفراء بناء على رأيه ان ان يجوز الابتداء بها والجمهور
على منعه مسئلة اذا اختلفت ان المكسورة ثم بلا من الافعال الا ما كان من نواسخ
الابتداء عند البصريين وجوز الكوفيين غيره وهو مبني على مذهبهم انها نافية ذكر
ذلك المحاوتي في شرح الفصل مسئلة اذا وقعت ان جواب قسم نحو والله ان
زيدا قايم فمذهب البصريين وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اعتبار الكسر وقيل
يجوزان مع اختيار الفتح وعليه الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء
قال في البسيط واصل هذا الخلاف ان جملتي القسم والمقسم عليه هل احداهما محمولة
على الاخرى فيكون المقسم عليه منفيا لان القسم اولا وفي ذلك خلاف فمن قال نعم
فتح لان ذلك حكم ان اذا وقعت منفيا ومن قال لا وانما هي تاكيد للمقسم عليه لا عاملة
فيه كسر ومن جوز الامرين اجاز الوجهين مسئلة لا يجوز هنا ان قايما الزيدان
كما لا يجوز ذلك في الابتداء دون النفي الاستفهام واجازه الكوفيون والاخفش
بناء على اجازته في الابتداء فجعلوا قايما اسم ان والزيدان فاعل به سد مسد خبرها
والخلاف جار في باب ظن فمن اجاز هنا وفي الابتداء اجاز ظننت قايما الزيدان
ومن منع منع ابن مالك واقفهم على الجواز في الابتداء ومنع في باب ان وظن وفرق
بان اعمال الصنعة على الفعل فرع اعمال الفعل فلا يستباح الا في موضع يقع فيه
الفعل فلا يلزم من تجويز قايم الزيدان جواز ان قايما الزيدان ولا ظننت قايما
الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من ان وظننت واستماع وقوعه بعد
ما لا مسئلة قال ابو حيان في شرح التسهيل في نحو لا
سلمات اربعة مذاهب احدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف والثاني
الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين والثالث الفتح وهو مذهب المازني والفارسي
والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين قال وفرع بعض اصحابنا الكسر

لؤمنا

هما

والفتح

والفتح على الخلاف في حركة لا رجل فمن قال انها حركة اعراب قال هنا لا مسلمات
بالكسر ومن قال هي حركة بناء فالذي يقول انه بني لجعله مع لا كالشيء الواحد قال
لا مسلمات بالفتح ولا يجوز عنده الكسر لان الحركة عنده ليست خاصة والذي يقول
بنيني لتضمنه معنى الحرف يقول لا مسلمات بالكسر وحجته ان المبني مع لا قد اشبه المعرب
المنصوب فكما ان الجمع بالالف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك يكون
مع لا وهو الصحيح انتهى ما ـــــ اعلم و آري مسئلة
قال ابن النحاس في التعليقة يجوز حذف الاول والثاني من مفاعيل هذا
الباب اختصارا واما حذف الثالث اختصارا المبني على الخلاف في حذف
الثاني هناك منعه في الثالث هنا في مفعولي ظننت اختصارا فمن اجاز
الحذف هناك اجازه في الثالث ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثا

لك هنا

ما ـــــ النائب عن الفاعل مسئلة باب اختار ذهب
الجمهور الى انه لا يجوز فيه الا اقامة المفعول الاول نحو اختير زيد
الرجال وجوز الفراء والسيرافي وابن مالك اقامة الثاني مع وجود
الاول فتقول اختير الرجال زيدا وانشد ابو حيان الا ان الخلاف مبني
على الخلاف في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لان الكلام
هنا على تقدير حرف الجر مسئلة قال ابو حيان المجرور بحرف غير زايد
نحو سير بزيد فيه خلاف فمذهب الجمهور ان المجرور في محل رفع وهو
النائب ومذهب الفراء ان النائب حرف الجر وحده فانه في موضع
رفع قال ابو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مر زيد بعمرو ومذهب
البصريين ان المجرور في موضع نصب فلذا قالوا انه اذا بني للمفعول
كان في موضع رفع بناء على قولهم انه في مر زيد بعمرو في موضع نصب
ومذهب الفراء ان حرف الجر هو الذي في موضع نصب فلهذا اذا بني
انه اذا بني للمفعول كان هو في موضع رفع بناه على مذهبه انه هناك
في موضع نصب وفي اصل المسئلة قول ثالث ان النائب ضمير مبهم مستتر
في الفعل قاله هشام ورابع ان النائب ضمير عايد على المصدر المفهوم من

الفعل

والتقدير سير هواى السير قاله ابن درستويه ويبنى على هذا الخلاف
جواز تقدم المجرور نحو بزيد سير فعلى القول الاول والثالث لا يجوز و
على القول الثانى والرابع يجوز **باب المفعول به**
مسئلة اذا تعدد المفعول فى غير باب ظن كباب اعطى واخواته فالاصل
تقديم ما هو فاعل فى المعنى وما يتعدى اليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك
هذا مذهب الجمهور وقيل المفعولان فى مرتبة واحدة بعد الفاعل فايهما
تقدم فذلك بكثرته وعليه هشام وبعض البصريين قال ابو حيان و
ينبنى على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثانى اذا اتصل به ضمير يعود
على الاول نحو اعطيت درهما زيدا فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا بناء
على ما ذكر **باب الظرف مسئلة** قال ابو حيان فى الارتشاف
هل يتسع فى الظرف مع كان واخواتها هو مبنى على الخلاف هل تعمل فى
الظرف او لا فان قلنا لا تعمل فلا يتوسع وان قلنا يجوز ان تعمل فيه
فالذى يقتضيه النظر ان لا يجوز التوسع فيه معها **مسئلة** قال ابو حيان
فى شرح التسهيل اذا استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها
ام لا قولان قبل تكون مضافة وضمنت الربط بين ما تضاف اليه وغيره
وقيل ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل
من تمامها فلا يحصل به ربط قال وينبنى على ذلك الخلاف فى العامل فيها فمن قال
انها مضافة اعمل الجزاء ولا بد ومن منع ذلك اعمل فيها فعل الشرط كما ترا الا

دوات

باب الاستثناء مسئلة هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه
وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم وتوسط بين جزئى كلام نحو القوم الا زيدا قاموا
فيه خلاف فقيل بالجواز وقيل بالمنع قال ابو حيان وهو مبنى على الخلاف
فى العامل فى المستثنى فمن قال انه ما تقدم من فعل او شبهه منعه ومن قال
انه الا او نحوه جوزه **مسئلة** اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها
على بعض فهل يعود الى الكل فيه خلاف فى العامل فى المستثنى فمن
قال انه الا اعادة الى الكل ومن قال انه الفعل السابق قال ان اتحد

العامل

العامل عاد الى الكل وان اختلف فللاجنبة خاصة اذ لا يمكن على العوا
المختلفة فى مستثنى واحد **باب حروف الجر مسئلة**
اختلف هل يتعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل اناقص على قولين
مبنيين على الخلاف فى انه هل يدل على الحدث ام لا فمن قال لا يدل على الحدث
وهم المبرد والفارسى وابن جنى والجرجانى وابن برهان والسهيلى منع
من ذلك ومن قال يدل عليه جوزه **مسئلة** قال ابو البقاء فى التبيين
اختلف فى الاسم المرفوع بعد منذ نحو ما رايته منذ يومان على اى شئ يرتفع
على ثلاثة مذاهب احدها ان منذ مبتدا وما بعده خبره والتقدير امد
ذلك يومان وقال بعض الكوفيين يومان فاعل تقديره مضى منذ
يومان وقال الفراء موضع الكلام كله نصب على الظرف اى ما رايته من الوقت
الذى هو يومان قال وهذا كله مبنى على الخلاف فى اصل منذ وقد قال الاكثر
انها مفردة وقال الفراء اصلها من وذو الطائية بمعنى الذى وقال غيره
من الكوفيين اصلها من ادم حذفت الهمزة وحركت الميم **باب**
القسم مسئلة قال ابن النحاس فى التعليقة اختلف النحاة فى ايمن الله
هل هى كلمة مفردة موضوعة للقسم او هى جمع وينبنى على ان ايمن كلمة
مفردة موضوعة للقسم وان همزتها همزة وصل ومذهب الكوفيين ان
ايمن جمع يمين وهمزتها همزة قطع **باب التعجب مسئلة**
قال ابن النحاس فى التعليقة اختلف النحاة من قولنا افعل به فى التعجب هل
معناه امر او تعجب مع اجماعهم على ان لفظه لفظ الامر فذهب الكوفيون
الى ان معناه امر كلفظه وذهب البصريون الى ان معناه تعجب على الخلاف
فى التعجب هل هو انشاء او خبر قال وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى
الجار والمجرور هل هو فى موضع نصب او رفع فمن قال بان معنى افعل
الامر وان فيه فاعلا مستترا قال بان الجار والمجرور فى موضع نصب
بانه مفعول وتكون الباء عندها للتعدية كررت به او زايدة مثل
قرأت بالسورة ومن قال بان معنى افعل التعجب لا الامر قال

بان الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في فعل وتكون الباء عند هذا القائل زايدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله مسئلة قال ابن النحاس لزوم الالف واللام في فاعل فعل فيه خلاف مبني على الخلاف في فعل الذي للمبالغة هل هو من باب نعم وبيس او من باب التعجب فمن قال هو من باب نعم وبيس ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الالف واللام وباب التعجب فيه اظهر بدليل جواز دخول الباء الزايدة فيه مع الفاعل كما دخلت في باب التعجب في افعل به باب التوكيد مسئلة قال ابن النحاس هل يجوز ان تتبع كل واحد من اكتع وابصع وابتع تاكيدا بمفردة فيه ثلاثة مذاهب احدها نعم والثاني لا بل يكون بعد اجمع تابعا بالترتيب كما ذكرنا والثالث يجوز ان يتقدم بعضها على بعض بشرط تقديم اجمع قبلهن قال وهذا الخلاف مبني على انه هل لكل واحد منهن معنى في نفسه ام لا فان قيل لا معنى لها الا الاتباع فلا بد من تقدم اجمع وان قيل بان لها معاني جاز ان تستعمل بانفسها انتهى باب النداء مسئلة اختلف في اللهم فذهب البصريون ان الميم عوض من حرف النداء وذهب الكوفيين انها بقية من جملة محذوفة والاصل يا الله امنا بخير وينبني على هذا الخلاف جواز ادخال يا على اللهم فعند البصريين لا يجوز لانه لا يجمع بين العوض والمعوض وعند الكوفيين يجوز لان الميم على رايهم ليست عوضا من يا قال ابو حيان في الارتشاف اللهم لا تباشره يا في مذهب البصريين واجاز الكوفيون ان تباشره يا وعندهم الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدروها امنا بخير وهو قول ضعيف لا يحسن ان يقول من عنده علم باب اعراب الفعل مسئلة هل يجوز في المضارع المعطوف بعد الفاء في الاجوبة الثمانية على سببه فيقال ما زيد فيكرمنا يأتينا ومتى فآتيك تخرج وكم فاسير تسير فيه قولان قال البصريون في ذلك ان النصب بان مضمرة وان الفعل عاطفة عطفت المصدر المقدر من ان المضمرة والفعل على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه والتقدير لم يكن من زيد اتيان فيكون منا اكرام وعلى هذا يمتنع التقديم لان المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه ومذهب الكسائي واصحابه ان الناصب

هو الفاء نفسها وليست عاطفة فلا معطوف هنا وانما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع مسئلة اختلف هل يجوز الفصل هنا بين السبب ومعموله بالنداء ومدخولها بان يقال ما زيد بكرم فتكرمنا اخانا يراد ما زيد بكرم اخانا فتكرمنا فمذهب البصريين المنع ومذهب الكوفيين الجواز والخلاف مبني على الخلاف في الاصل السابق فالبصريون يقولون بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من بكرمنا فلا يجوز ان ينفصل بين المصدر ومعموله كذلك لا يجوز ان ينفصل بين بكرم ومعموله لان بكرم في تقدير المصدر والكوفيون اجازوا لانه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهم مسئلة قال ابو البقاء في التبيين لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل غير ناصبة للفعل بل الناصب ان مضمرة وعلى هذا ترتب مسئلة وهو ان مفعول هذا الفعل لا يتقدم عليه وقال الكوفيون اللام هي الناصبة فان وقعت بعدها ان كانت توكيدا وعلى هذا يتقدم مفعول هذا الفعل عليه باب التكسير مسئلة قال ابو حيان اختلف في تكسير همزش فقال بعضهم يكسر على همارش وقال بعضهم يكسر على همازش قال والسبب في الاختلاف الاختلاف في اصل وزنه وفي الحرف الاول المدغم في الثاني ما هو فقال قوم وزنه فعلل والميم زايدة للالحاق بجحمرش وادغمت الميم في الميم فهو من باب ادغام المثلين وقال اخرون وزنه فعلل والمدغم نون وحروفه كلها اصول كحروف قهبلس وجحمرش ومهملق قال والاول هو الصحيح والثاني قول الاخفش وتناقض فيه كلام سيبويه باب التصغير مسئلة اختلف في تصغير ركب وطير وصحب وسفر على قولين احدهما وعليه الجمهور انها تصغر على لفظها فتقال ركيب وطيير وصحيب وسفير والثاني وعليه الاخفش انها ترد الى المفرد فيقال رويكبون وطويئرات وصويحبون ومسيفرون والخلاف مبني على الخلاف في هذه الالفاظ ما هي وفيها قولان احدهما وعليه الجمهور انها اسماء جموع وعلى هذا فتصغيرها على حكم المفرد من التصغير على لفظها والثاني وعليه الاخفش انها جموع تكسير وعلى هذا فترد الى مفردها اشار الى هذا البناء ابو حيان والله اعلم بالصواب

باب الوقف مسئلة هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع قال
في البسيط فيه خلاف مبني على الخلاف في العامل في التابع فان قلنا انه يقدر فيه
عامل من جنس الاول صح لانه يصير جملة مستقلة فيستغني عن الاول وان قلنا
العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصح قال والصحيح انه لا يجوز الوقف لعدم
استقلاله صورة مسئلة اختلف في الوقف على اذن والصحيح ان نونها تبدل الفا
تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان وروي
عن الاذني والبرد قال ابن هشام في المغني وينبني على الخلاف في الوقف عليها
الخلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف والاذني والبرد بالنون مسئلة
اذا نكر يحيى بعد العلمية فهل يكتب بالياء او بالالف قال ابو حيان ينبني على
الخلاف في تعليل كتابته يحيى يكتب بالياء او بالالف قال ابو حيان ينبني
على الخلاف في تعليل كتابته يحيى العلم بالياء فان علتناه بالعلمية كتبناه بالالف
لانه قد زالت علميته وان علتنا بالفرق بين الاسم والفعل
كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة
فيه

كتاب اللمع والبرق في الجمع والفرق في العربية وهو النوع
الرابع من الاشباه والنظائر لشيخنا الامام العلامة القدوة
الزاهد المجتهد امام الائمة مفتي الفرق علامة الهدى
ترجمان القرآن عمدة الحفاظ فارس المعاني
والالفاظ ذكي الشريعة ذو الفنون
البديعة ناصر السنة جلال
الدين ابي الفضل
عبد الرحمن بن
العلامة كمال
الدين السيوطي
عفا الله
عنه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي اوجد الخلق • وجعل لكل شئ مظهرين من الجمع والفرق والصلوة
والسلام على سيدنا محمد الذي سناه أضواء من البرق • هذا هو النوع الرابع
من الاشباه والنظائر وهو فن الجمع والفرق وهو قسمان احدهما الابواب المتشا
المفترقة في كثير من الاحكام واتباع المسائل المتشابهة المفترقة في الحكم والعلة وشبهه
اللمع والبرق • في الجمع والفرق القسم الاول ذكر ما افترق فيه الكلام والجملة
قال ابن هشام في المغني الكلام احقق من الجملة لاترادف لها فان الكلام هو القول
المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة
عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدإ وخبره كزيد قايم وما كان بمنزلة احدهما
نحو ضرب اللص واقايم الزيدان وكان زيد قايما وظننته قايما وهذا ظاهر
لكنها لما ترادفتا كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول الزمخشري
في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب انها اعم منه
ان شرطه الافادة بخلافها ولهذا سموا يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة
الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى وقد نازعه بعضهم في ذلك
واداه ان الصواب ترادف الكلام والجملة واتصف الشيخ بدر الدين الدماميني
فذكر ما حاصله ان المسئلة ذات قولين وان كل طايفة ذهب الى قول قلت
وممن ذهب الى الترادف ضياء الدين بن العلج صاحب البسيط في النحو
وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات واجاب عما ذكره ابن هشام في جملة
الشرط ونحوها فقال في البسيط قولهم انا لابد منه في نية الطرح اي في الام
الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور نحو جاءني الذي مررت
به زيد للاحتياج الى الضمير قال ونظيره ان الفاعل يطرد جواز تقديمه على
المفعول في الامم الاغلب ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور
وكذلك كل جملة تركيبة تفيد ولا يقدح في ذلك تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء
فانها لا تفيد احداهما من غير الاخرى وقال ابن جني في كتاب التعاقب
ينبغي ان تعلم ان العرب قد اجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مجرى

نهاية المخطوطة